

دراسة قانونية تحليلية حول تشريعات لقانونية محلية تساهم في إيجاد حلول لمشكلة البطالة للأردنيين وغير الأردنيين (اللاجئين)

مقدمة:

إن القارئ والمحلل لما تتناقل الصحف والأخبار المحلية مؤخراً على الأغلب سيتوصل بعجالة إلى أن الوضع الاقتصادي الذي يزداد سوءاً لا يفتح أي مجال للتفاؤل في حل أزمة البطالة المتزايدة، وأن أزمات اللجوء الحالية التي تشهدها المملكة ومن خلال تقارير بعض المنظمات الدولية تضيف على حقائق التضاؤم في مشكلة البطالة بين صفوف غير الأردنيين (اللاجئين) في الأردن ومطالباتهم المتكررة وتوصياتهم في حملات المناصرة لإلغاء متطلب تصريح العمل أو تخفيف رسوم إصداره، أملين في إيجاد حلول للتحديات التي تواجه اللاجئين في تأمين فرص عيش أفضل لهم أثناء وجودهم في الأردن في ظل تقليل المساعدات الإنسانية المستمر خاصة بعد مضي أكثر من أربع سنوات على أكبر أزمات اللجوء التي تمر على المملكة للاجئين السوريين. ناهيك عن دراسة وتحليل أثر التحديات على الصعيد السياسي المتأزم والذي يعصف بالمملكة على أي فرص لانفراج الوضع الاقتصادي.

لكن رغم كل ذلك يجب التأمل في نظرة تحليلية أعمق للأخبار، حيث نجد متفائلين بصيص أمل من شأنه إيجاد فرص حقيقية للنهوض الاقتصادي في المملكة وحل لمشاكل عديدة على رأسها البطالة بين صفوف الأردنيين وخلق فرص عمل لهم وغير الأردنيين (اللاجئين) أيضاً

تحليل:

تعطي الحكومة الأردنية في الفترة الأخيرة اهتمامها بتشجيع الاستثمار و تسهيل الإجراءات المتعلقة بذلك و فتح باب الاستثمار و وضع الآليات و برامج جذب و تطوير تشريعات قانونية تساهم في زيادة نسبة الاستثمار في المملكة الأردنية سواء الاستثمار المحلي أو الأجنبي ، مما يؤدي إلى تحقيق أهداف تعود بالفائدة على الاقتصاد الأردني و ينعكس بشكل ايجابي على كل من

يعيش على الأراضي الأردنية الهاشمية من خلال ما يحققه الاستثمار بمساهمته بنمو الاقتصاد الأردني و تخفيض نسب البطالة و خلق فرص عمل بشكل توافقي .

اهتمام الجهات الرسمية الحكومية بأهمية الاستثمار و تسهيل إجراءاته

يظهر اهتمام الحكومة الأردنية مؤخرا بتشجيع الاستثمار على مستويات عديدة و يقصد بالاستثمار هنا الاستثمار المحلي و الأجنبي حيث هنالك تحرك حكومي واضح لتسهيل إجراءات الاستثمار و خلق أجواء استثمارية ميسرة بعيدا عن تعقيد المعاملات و الروتين و التي تصعب و تعقد الإجراءات التي تدفع بالنهاية بالمستثمر المحلي و الأجنبي إلى عدم الاستثمار و يظهر هذا الاهتمام من خلال توجيهات جلالة الملك و انتقاداته و ملاحظاته لوضع الاستثمار في الأردن_ (نقلا عن موقع خبرني تاريخ 2015/8/3) .

وأيضا اجتماع رئيس الوزراء الدكتور عبدالله النسور في هيئة الاستثمار و نقلا عن وكالة عمون في خبرها المنشور بتاريخ 2015/8/3 فقد جاء فيه ((.... دعا رئيس الوزراء الدكتور عبدالله النسور إلى إحداث نقله نوعيه و انطلاقه جديدة تسهم في تحفيز و استقطاب الاستثمارات المحلية و الأجنبية و تسهيل إجراءات تسجيلها و منح تراخيص اللازمة لها بعيدا عن البيروقراطية و الروتين في انجاز المعاملات)) و في ذات الخبر ((قال رئيس الوزراء أن جلالة الملك عبدالله الثاني يجوب العالم لاستقطاب الاستثمارات التي تسهم في إحداث تنميه حقيقية و مستدامة و نحن نعمل على انجاز تشريعات عصريه محفزة للاستثمارات و منها قانون الاستثمار الجديد " إلا أن المستثمر لا زال يواجه العديد من المعوقات البيروقراطية)) .

كما جاء في ذات الخبر ((و قال " نريد فاعليه جديدة و جديه و حرص على كل دينار أردني يأتي للاستثمار في المملكة " مؤكدا ان لدينا كل المقومات لاستقطاب الاستثمارات و نجاحها من تشريعات و انفتاح اقتصادي و امن و استقرار و غيرها)) .

و كما ورد أيضا في الخبر ذاته ان رئيس الوزراء عبدالله النسور قال " القانون يجب أن ينفذ بحذايره لأنه وجد لينفذ و ليس للانتقاء منه " فالقانون نص على التفويض وهذا ليس كرما أو منة (من الموظف) .

البطالة و أثرها على المجتمع في ظل الظروف المحيطة

لا يمكن الحديث عن البطالة دون الحديث ابتداءً عن الإحصائية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة و التي تبين معدل البطالة في المملكة للربع الأول من عام 2015 و التي تبين نسبة البطالة خلال هذه الفترة بحسب الإحصائية هي 12.9 % و التي يظهر ارتفاع معدلات البطالة في الربع الأول لعام 2015 و الذي يظهر ارتفاع ملحوظ بنسبة البطالة عن عام 2014 وأشارت ورقة موقف الصادرة عن المرصد العمالي التابع لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت الألماني إلى أن معدلات البطالة في الأردن لدى فئة الشباب، حسب تقرير العمالة والبطالة الأخير، بلغت 35.8 % للفئة العمرية ما بين 15-19 عاماً، وبلغت النسبة 30.4 % للفئة العمرية ما بين 20 - 24 عاماً، من غير الجالسين على مقاعد الدراسة ، وذكرت أيضاً أن الأعوام الـ 5 الماضية شهدت تراجعاً ملموساً في عدد فرص العمل المستحدثة بالاقتصاد، إذ بلغ عدد الوظائف المستحدثة خلال النصف الأول من العام الماضي ما يقارب 23 ألف وظيفة، و 54 ألفاً العام 2013، و 50 ألفاً العام 2012، و 55 ألفاً العام 2011، و 66 ألفاً العام 2010. (نقلا عن الخبر الصادر بتاريخ 2015/8/12 صحيفة الغد الأردني الالكترونية) .

ان ارتفاع نسبة البطالة يؤثر سلبا على المجتمع حيث ان ارتفاع نسبة البطالة يؤدي إلى ارتفاع نسبة الجريمة والانتحار حيث نسمع في الآونة الأخيرة وما يتم تناقله من خلال وسائل الإعلام الالكترونية عن انتحار او محاولة انتحار شخص بين الحين و الآخر .

لا يمكن الجزم ان ارتفاع نسبة البطالة هي السبب الرئيسي لارتفاع حالات الانتحار او ارتفاع نسبة العنف في المجتمع او ارتفاع نسبة الجرائم و لكن أيضا لا يمكن إغفال تأثير البطالة على

المجتمع و أثره النفسي و المادي و الاجتماعي على المتعطلين عن العمل و عدم توفر فرص عمل سواء من حملة الشهادات الجامعية او من هم ليسوا من حملة الشهادات الجامعية ، فقد أصبح التأثير السلبي يطال جميع فئات المجتمع و ان معدلات البطالة انتشرت بين جميع الفئات ذكورا و إناثا من حملة الشهادات الجامعية او الثانوية و يدل على ذلك ما ورد في إحصائية دائرة الإحصاءات العامة

للمربع الأول من عام 2015 و ما حدث في الآونة الأخيرة من اعتصام من حملة الشهادات الجامعية و الذي قد يكون سببا في ارتفاع نسبة الجرائم و حالات الانتحار و العنف بين أفراد المجتمع .

و لا يمكن أيضا إنكار الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي تمر بها المملكة الأردنية الهاشمية حاليا و الظروف المحيطة في المنطقة و التحديات الراهنة و ألزمه السورية الحالية و تدفق أعداد اللاجئين من مختلف الجنسيات و أثرها على سوق العمل و أثرها على العمالة الأردنية و عليه هنا لا بد من الإشارة إلى الخبر الصادر عن الغد الأردني على موقعها الالكتروني في خبرها الصادر بتاريخ 2015/8/10 ((حيث كشفت دراسة لمنظمة العمل الدولية عن "زيادة" لمعدل البطالة في صفوف المواطنين الأردنيين داخل مجتمعات محلية مضيضة للاجئين السوريين (عمان وإربد والمفرق)، وذلك بين عامي 2011 و2014، لتصبح من 30 % إلى 40 % لدى النساء، ومن 10 % إلى 17 % لدى الرجال)) كما ورد أيضا في الخبر عن الدراسة انه ((وخلصت الدراسة إلى أنه إذا بدأت المساعدات الإنسانية بالنضوب مع عدم وجود أي بادرة أمل على التوصل لحل النزاع في سورية ولعودة لاجئها لديارهم، فإن عدداً أكبر منهم سيغدو بحاجة لدخول سوق العمل.

ووجدت أن جميع السوريين العاملين تقريبا، لا يحملون تصاريح عمل، وبالتالي فهم يعملون في الاقتصاد غير المنظم وخارج نطاق قانون العمل الأردني. وعلى الرغم من أن العمال الأردنيين العاملين في الاقتصاد غير المنظم، يواجهون كثيراً من التحديات ذاتها التي يواجهها نظرائهم السوريون)) كما ورد بالخبر أيضا ((ولفتت الدراسة إلى أن

ثمة قطاعا يستقطب العاملين من كلا الجنسيتين، وهو تجارة الجملة والتجزئة الذي يعمل فيه استناداً للعينة التي شملها الاستبيان 23 % من اللاجئين السوريين العاملين خارج مخيمات اللاجئين و18 % من الأردنيين ومع ذلك، فإن من أهم توصيات الدراسة، تكمن في منح اللاجئين السوريين تصاريح عمل في بعض القطاعات، بالتوافق مع التشريعات الأردنية، قائلة إنه إذا لم تعالج هذه المسألة، فإن العمل غير المنظم أو المقنن سيستمر ويؤثر سلباً على الأردنيين والسوريين على حد سواء." ((أيضاً كما جاء في ورقة الموقف الصادرة عن المرصد العمالي التابع لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية التي ((انتقدت شروط العمل "غير اللائقة التي تصدم غالبية طالبي الوظائف الجدد بمعظم القطاعات الاقتصادية، والتي يشكل الانخفاض الملموس في مستويات

الأجور)) كما جاء فيها أيضاً ((ومن شروط العمل "غير اللائقة"، حسب الورقة، المنافسة "غير العادلة بين الشباب، والعمالة الوافدة (المهاجرة) والناجمة عن ضعف إدارة سوق العمل وتنظيمه، وفاقم هذه المشكلة دخول عشرات آلاف العاملين من اللاجئين السوريين إلى سوق العمل بدون الحصول على تصاريح عمل رسمية من وزارة العمل)) .." (((نقلا عن الخبر الصادر بتاريخ 2015/8/12 صحيفة الغد الأردني الإلكترونية)) .

ما هو الحل؟

وهل الحل يكون من خلال تنظيم سوق العمل و منح اللاجئين السوريين و اللاجئين بشكل عام تصاريح عمل؟ و هل هم ابتداء ممنوعين من الحصول على تصاريح العمل بموجب قانون؟

ابتداء لا بد من بيان انه لا يوجد أي نص قانوني يمنع أي لاجئ من التقدم للحصول على تصريح عمل و لكن لا بد من توفر شروط و أوراق للتقدم للحصول على تصريح عمل و ان موضوع منح تصريح عمل من عدمه هو أمر من صلاحيات وزارة العمل وفقاً لمعايير و أسس محدد، ومن ثم الحصول على الموافقات الأمنية اللازمة من قبل وزارة الداخلية.

و لكن هل تسهيل الحصول على تصريح العمل لغير الأردنيين (اللاجئيين) هو الحل الأمثل في حل مشكلة البطالة؟

إن تنظيم سوق العمل من خلال منح تصاريح عمل يساهم في ضبط جوانب من سوق العمل و هو جزء من الحل و لكنه ليس الحل الأمثل و الوحيد . والمشكلة تكمن في جذورها أكبر من موضوع تصريح العمل أو تسهيل إجراءاته و متطلباته ، و المشكلة الجذرية هنا هي عدم وجود وتوفير فرص عمل كفاية لكل من المؤهلين للعمل من الأردنيين و غير الأردنيين في المملكة. و بالتالي فان منح تصاريح عمل لغير الأردنيين ليس هو الحل الأمثل و الوحيد لمشكلة البطالة في الأردن و لكننا نتفق انه نتيجة حتمية حال توافر فرص العمل وعليه ، فإن مسألة وجود تسهيلات أو تعقيدات متعلقة بتصريح العمل تدور وجوداً و عندما بعدد فرص العمل المتاحة في السوق.

إن هذا الأمر هو جزء من الحل لضبط السوق العمل في الأردن و من خلاله يمكن وضع أسس و معايير و ضوابط ليكون إحدى الحلول لمشكلة البطالة في الأردن بشكل لا يؤثر على العمالة الأردنية بل على العكس يكون وسيلة تخدم العمالة الأردنية و تحد من ارتفاع نسب البطالة و تساهم في خلق فرص عمل للأردنيين و غير الأردنيين (لاجئيين) في ذات الوقت و يكون أثره بالنتيجة بما يخدم مصلحة الوطن و يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني و على المجتمع و هذا الأمر يمكن ان يتم من خلال قنوات تشريعه محلية نافذة تساعد في هذا الأمر .

وان الحل الجذري يكمن في خلق فرص عمل تكفي الجميع بشكل متساوي ومتوازن، لحل مشكلة البطالة وتأمين سبل عيش أفضل كفيلة بسد الحاجات الأساسية للإنسان لمنع ارتكاب أي مخالفات قانونية بقصد أو بغير قصد بهدف سد هذه الحاجات الأساسية للحياة بعدها يأتي الحديث عن باقي الإشكاليات و منها منح تصاريح عمل و تسهيل إجراءاته و متطلباته و تكلفته المادية .

كيف يمكن للتشريعات المحلية أن تساهم في إيجاد حلول لمشكلة البطالة للأردنيين و اللاجئيين ؟

ابتداء لابد من بيان ابرز القوانين و التعليمات التي من شأنها المساهمة في الحد من البطالة و خلق فرص العمل للجميع سواء عماله أردنية محليه أو عماله وافده تحديدا من فئة اللاجئين و من ابرز هذه القوانين :

- قانون الاستثمار لسنة 2014 .

- تعليمات معدله لتعليمات شروط و إجراءات استخدام و استقدام العمال الغير الأردنيين في المناطق الصناعية المؤهلة و الصادرة بموجب أحكام الفقرة أ من المادة 12 من قانون العمل رقم 8 لسنة 1996 و تعديلاته .

السؤال الذي يثار هنا كيف يمكن لقانون الاستثمار والأنظمة المرتبطة به والتعليمات المذكورة المساهمة في إيجاد حلول للحد من ارتفاع نسب البطالة و خلق فرص عمل للأردنيين و اللاجئين؟

ان التعليمات المعدلة لتعليمات شروط وإجراءات استخدام و استقدام العمال الغير الأردنيين في المناطق الصناعية المؤهلة و الصادرة بموجب أحكام الفقرة أ من المادة 12 من قانون العمل رقم 8 لسنة 1996 و تعديلاته احتوى في نصوصه على نسب التشغيل المسموح بها حيث ورد في المادة 4/ب و التي جاءت فيها بتعديل الفقرة ج من المادة 3 و ذلك بإضافة نصوص احتوت على زيادة نسب العمالة الأردنية للمصانع بحيث تكون على النحو التالي :

1. الحد الأدنى 10% نسبة العمالة الأردنية للسنة الأولى إذا كان تحت الإنشاء .
2. الحد الأدنى 20% نسبة العمالة الأردنية .
3. الحد الأدنى 25% نسبة العمالة الأردنية للسنة الثانية.

4. الحد الأدنى 30% نسبة العمالة للسنة الثالثة .

5. الفروع الإنتاجية و ذلك في حال قيام المصنع بفتح فرع إنتاج في المحافظات و في مناطق جيوب الفقر يتم منحه تخفيضا من نسبة العمالة الأردنية بالمقدار الذي تراه وزارة العمل مناسباً.

حيث يظهر أهمية القانون و التعليمات المعدلة و من خلال ربطهما معا في تعزيز البيئة الاستثمارية في الأردن من خلال الحوافز التي يمنحها و مجموعه من الإعفاءات الجمركية و نظام الإعفاءات الضريبية الواردة في قانون الاستثمار و الأنظمة التي سوف تصدر بهذا الشأن و الذي سيكون له الأثر في تخفيض ضريبة الدخل على المشاريع التي تستفيد من القانون في المناطق الأقل نموا و يظهر أهمية النظام بأنه يحدد نسب التخفيض حسب المناطق الذي يساهم بتحديد اختيار مناطق الاستثمار بالنسبة للمستثمرين حسب نص المادة 5 من القانون ، أيضا سيكون له الأثر في تشجيع الاستثمار و فتح قنوات تساهم في التشجيع على الاستثمار وذلك تحديدا في المناطق

التمموية و المشاريع الصغيرة مما يساهم في خلق فرص عمل للعمالة الأردنية من خلال زيادة نسب الحد الأدنى للتشغيل في العمالة الأردنية في هذا النوع من المصانع بشكل تدريجي و بالتالي يساهم في خلق فرص عمل للأردنيين .

و أيضا لغير الأردنيين و ذلك من خلال فتح فروع إنتاجيه في المحافظات و مناطق جيوب الفقر و التشجيع على ذلك و تقديم التسهيلات التي تساعد على ذلك و هو الأمر الذي يساهم و يساعد على إيجاد فرص عمل لغير الأردنيين في مثل هذه المناطق أي المحافظات و مناطق جيوب الفقر و الذي ينعكس بشكل ايجابي أيضا على اللاجئين و على المحافظة نفسها و مناطق جيوب الفقر و يساهم في رفع المستوى الاقتصادي الوطني فيها .

و بالتالي من خلال الجمع والموازنة بين التشجيع على الاستثمار و مثلاً إنشاء مصانع تعمل في قطاع النسيج و المحكيات و صناعة مدخلات الإنتاج المكملة للقطاع، بالإضافة إلى المصانع التي تقوم ببيع أو كل العمليات التصنيعية بموجب اتفاقيه مع مصنع آخر على أن يكون المنتج النهائي لغايات التصدير للخارج وأيضاً شريطة أن يكون المصنع ضمن المناطق الصناعية المؤهلة، فانه وبعد تطبيق أحكام قانون الاستثمار البدء بالعمل على تشجيع فتح فروع إنتاجيه في المحافظات و مناطق جيوب الفقر وبالتالي نستطيع خلق فرص عمل لجميع العمالة الموجودة في المملكة الأردنية الهاشمية سواء عماله أردنية أو غير أردنية من اللاجئين.

التوصيات

لابد من إيجاد حلول جذريه و سريعة لمشكلة البطالة في الأردن و التي هي في ازدياد مستمر الأمر الذي ينعكس بشكل سلبي على الجميع سواء أردنيين أو غير أردنيين ، و إننا نرى أن حل هذه المشاكل يكمن في عدة اتجاهات وان هذه الحلول تبدأ من خلال إيجاد تشريعات وطنيه و تعديل بعض التشريعات و التعليمات في خلق فرص عمل للجميع أردنيين و غير أردنيين و منها تعديل نسب العمالة الوافدة حيث انه كان لابد من أن تكون نسب الحد الأدنى للعمالة الأردنية أعلى من

ذلك حيث أن التعليمات أعطت صلاحية لوزير العمل بتخفيض نسبة العمالة الغير الأردنية في مناطق جيوب الفقر و المحافظات للفروع الإنتاجية و بالتالي تكون التعليمات ساهمت بخلق توازن بين العاملين أردنيين و غير أردنيين و ساهمت بخلق فرص عمل بشكل متوازي لجميع الأيدي العاملة في الأردن أردنيين و غير أردنيين (اللاجئين).

أيضا لابد من ان تكون التعديلات لتشمل صناعات و قطاعات إنتاجيه أخرى و ليس فقط التي تعمل في قطاع النسيج بل لابد ان تشمل أنواع صناعات أخرى وأن الحديث فقط عن قطاع النسيج و مدخلاته لا يكفي لوحده للمساهمة في خلق فرص عمل .

وإننا نرى أيضاً أن من ضمن الحلول ليس فقط بتعديلات قوانين و انظمه و أن الأمر لا يقف عند هذا الحد فقط و هو ليس الحل الوحيد بل لابد من تخطي جميع التحديات و المعوقات حيث انه لابد من زيادة الوعي و التنقيف الدائر حول التوسع في مجال الأعمال وخصوصاً تنقيف الأردنيين، والإشارة إلى أن المجتمع الأردني وبكل فخرنا بأنه مجتمع عرف وما زال بين المجتمعات الإقليمية والدولية بأنه مصدر للعقول و للكفاءات العلمية و الدراسية ، إلا أن هذا انعكس سلباً على فرص العمل الموجودة محلياً في الأردن بحيث أصبح الجميع يبحث عن الوظائف المكتبية و العلمية وبعدها كل البعد عن المهن الحرفية و الصناعية و الزراعة مما رتب الضغط الكبير على القطاع الاقتصادي المنحصر في العمل المكتبي و جعل من معدل البطالة يرتفع نتيجة الرفض العمل في القطاعات الأخرى ، فهنا لا بد من الإشارة لدور التنقيف و نشر الوعي حول أن العلم و الدراسة لا تتعارض مع العمل المهني أو الزراعي أو الصناعي فجميعهم يتطلب المعرفة و الإدارة و سعة التفكير .

و ايضاً ان إيجاد حلول جذرية و آلية عمل لخلق فرص عمل للأردنيين و غير الأردنيين (للاجئين) و تنظيم عمالة الغير أردنيين بحيث يكون بشكل تنظيمي ضمن الإطار القانوني هو امر واقع لا يمكن إنكاره و إننا ندرك ايضاً من منطلق قانوني و إنساني و اجتماعي ان التوجه للإصلاح و معالجة هذه المشكلة يجب أن يبدأ بدراسة عميقة لسوق العمل و تحديد مستوى الاحتياج و التوزيع الجغرافي الاقتصادي مقارنة بالتعداد السكاني للمنطقة و وضع أسس للمنشآت الاقتصادية من شأنها

تحفيز التوظيف من خلال امتيازات يحصلون عليها نتيجة ازدياد أعداد العاملين بشكل يضمن حق العامل و صاحب العمل على حد سواء، كما و بذات الوقت مراجعة شاملة للجنسيات العاملة في المصانع العديدة في المناطق الاقتصادية و الحث على توظيف أبناء الأردن بشكل رئيسي و من ثم الانطلاق للجنسيات التي أصبح الأردن مقرها نتيجة الأوضاع الراهنة في المنطقة و منهم (اللاجئيين و غير اللاجئيين)، كما من الضروري التأكيد على التوجه الذي طرحه جلالة الملك المعظم بتشجيع الاستثمار و هنا نطرح فكرة حث أصحاب رؤوس الأموال من الدول المجاورة في المنطقة

من يبحثون الآن نتيجة الأوضاع الراهنة في بلادهم والمنطقة على ملاذ آمن لاستثماراتهم بحيث يتم تشجيعهم على الاستثمار في الأردن خدمة لمصالحهم الاقتصادية وبذات الوقت تشغيل أبناء بلادهم الذين لاذوا بالفرار نتيجة الخطر الذي يتعرضون له فيها.

وعليه فإن الحل الجذري بخلق فرص عمل هو الطريق لعيش آمن مستقر تتوفر فيه الحاجات الأساسية على أقل معيار سواءً للأردني أو غير الأردني من اللاجئين.

و أيضا لابد من تكاتف كافة الجهود و العمل على تحقيق كافة التوجيهات و رؤية صاحب الجلالة و توجيهاته السامية و تحرك الجهات الرسمية نحو النهوض بالاقتصاد الوطني و الحد من البطالة و تشجيع الاستثمار سواء من تعديلات قوانين و انظمه متعلقة بالموضوع بشكل يشهد أثره على ارض الواقع مما يساهم في تسهيل إجراءات الاستثمار بشكل يخدم مصلحة الوطن و يساهم بالحد من البطالة و خلق فرص عمل و تحقيق التنمية في كافة القطاعات و المحافظات في المملكة الأردنية الهاشمية على جميع الأصعدة و القطاعات.

وهنا أيضا لابد من الإشارة إلى أهمية وثيقة الأردن لعام 2025 نقلا عن (الغد الأردني 2015/5/11) ((رعى جلالة الملك عبدالله الثاني، في المركز الثقافي الملكي و التي تحدد الإطار العام المتكامل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وبما يضمن إتاحة الفرص للجميع، والقائمة على قاعدة تعزيز سيادة القانون، وتكافؤ الفرص، وزيادة التشاركية في صياغة السياسات، وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

و تتضمن الوثيقة التي جرى إطلاقها في المركز الثقافي الملكي برامج تنفيذية تنموية تغطي ثلاث فترات من 2016 إلى 2025، وبما يحقق الأهداف الوطنية في مختلف القطاعات، وضمن مؤشرات قياس أداء، ومتابعة وتعديل بحسب تغير الأولويات.))

كما ورد في ذات الخبر ((.. وفي كلمة خلال الحفل، قال وزير التخطيط والتعاون الدولي المهندس عماد فاخوري ، "عندما بدأنا الإعداد لوثيقة "الأردن 2025" كما وجهتنا الرسالة الملكية السامية، كان همّنا الأول والأسمى هو المواطن، حيث ان الهم الاقتصادي والمتمثل في تكاليف المعيشة ومعدلات الفقر والبطالة ما زال يعتلي سلم الأولويات لدى الأردنيين، وجاءت الوثيقة لتعالج هذه التحديات ولتنتقل المواطن الأردني، وخلال السنوات العشر المقبلة، إلى مرحلة أكثر ازدهاراً ورفاهاً." وعرض عددا من الإنجازات، التي حققتها الأردن، على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، والتي ساهمت في مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي إلى، وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ثلاثة أضعاف، كما تضاعفت كل من معدلات التصدير والاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة، "الأمران اللذان يعدان من أهم محركات النمو لاقتصادنا الوطني."))

كما ورد في الخبر ((وتتقسم وثيقة الأردن 2025 إلى جزأين: الأول يضم عدداً من الفصول تشمل ملخصاً للواقع الاقتصادي والاجتماعي بما فيها قطاعات الصحة والتعليم والتشغيل والمشاركة الاقتصادية، فيما يستعرض الجزء الثاني المبادرات والإجراءات ضمن مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها الحكومة (القطاع العام) والأعمال والمجتمع والمواطن.

كما ورد أيضا ((... وتهدف الوثيقة إلى تحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين، وصولاً إلى مجتمع متواز تتاح فيه الفرص لجميع الشرائح و تجسير الهوة بين المحافظات، وتحقيق الاستقرار المالي القائم على الاستدامة المالية والاعتماد على الذات، وتعزيز الإنتاجية وتنافسية الاقتصاد الأردني واستهداف الفئات المستحقة للدعم مباشرة، الأمر الذي من شأنه تعزيز منعة الاقتصاد والحد من تأثير الصدمات الخارجية على أدائه.-(بثرا)))

في النهاية لابد من الإشارة إلى مقابلة جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم حفظه الله و
رعاه ملك البلاد التي أجرتها قناة CNBS مع جلالة الملك و التي أكد فيها أن ((سر نجاح
الأردن هو الاستثمار في رأس المال البشري و هو أهم صادراتنا))

حما الله الأردن مليكا و شعبا عزيزا شامخا و نحو مزيد من التقدم و الازدهار .